World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 30, January, 2024
ISSN: 2749-3628,

THE IRAQI AGRICULTURAL SECTOR AND ITS CONTRIBUTION TO THE GROSS DOMESTIC PRODUCT (GDP) FOR THE PERIOD 2000 TO 2022

Saadia Hilal Hassan
saadiyhasan@atu.edu.iq
Al-Furat Al-Awsat Technical University
Hani Abdul Rasoul Mohammed
haniabdelrasoul@tu.edu.iq
Al-Furat Al-Awsat Technical University

Article history:

Received: 28th November 2023
Accepted: 26th December 2023
Published: 30th January 2024

Abstract:

Translation to English: From the year 2000 to 2022, the Iraqi agricultural sector witnessed significant developments and faced several challenges influenced by the economic and political conditions in the country. The agricultural sector played a prominent role in contributing to the gross domestic product (GDP), but the extent of this contribution was affected by various factors. At the beginning of this period, the agricultural sector played a crucial role in achieving food self-sufficiency and significantly contributed to the GDP. However, the sector faced substantial challenges over the years, such as the impact of internal conflicts and changes in weather conditions, affecting crop production and exacerbating poverty levels in rural communities. Despite these challenges, the Iraqi government took measures to enhance the agricultural sector, including supporting farmers and improving agricultural infrastructure. New techniques and diverse crop cultivation were introduced, and investments were made in water infrastructure and irrigation systems. As time passed, other sectors of the Iraqi economy began to take precedence, leading to a relative decline in the agricultural sector's contribution to the GDP. Attention shifted towards oil and industrial sectors, causing disparities in sectoral contributions. In conclusion, the Iraqi agricultural sector remains a crucial part of the economy, and despite the challenges faced from 2000 to 2022, it continues to play a vital role in providing food and improving living conditions in the country.

Keywords: Iraqi agricultural sector, Gross Domestic Product (GDP), Economic impact, Agricultural production

(القطاع الزراعي العراقي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي) (للمدة 2000 الى 2022)

سعدية هلال حسن
جامعه الفرات الاوسط التقنية
saadiyhasan@atu.edu.iq

هاني عبد الرسول محمد
جامعه الفرات الاوسط التقنية
haniabdelrasoul@tu.edu.iq

مستخلص

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 30, January, 2024
ISSN: 2749-3628,

في الفترة من عام 2000 إلى عام 2022، شهد القطاع الزراعي العراقي تطورات مهمة وتحديات عدة تأثرت بالظروف الاقتصادية والسياسية في البلاد. كان للقطاع الزراعي دور بارز في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ولكن مدى هذه المساهمة تأثر بعوامل متنوعة.
في بداية الفترة، كان القطاع الزراعي يلعب دوراً هاماً في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وكان يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، شهد القطاع تحديات كبيرة خلال الفترة الممتدة، مثل تأثير النزاعات الداخلية وتغيرات في الأحوال الجوية، مما أثر على إنتاج المحاصيل ورفع من مستويات الفقر في المجتمعات الريفية، على الرغم من التحديات، قامت الحكومة العراقية باتخاذ إجراءات لتعزيز القطاع الزراعي، بما في ذلك دعم الفلاحين وتحسين البنية التحتية الزراعية. تم استحداث تقنيات جديدة وزراعة محاصيل متنوعة، وزادت الاستثمارات في البنية التحتية المائية وتحسين نظم الري.
مع مرور الوقت، بدأت الاقتصادات الأخرى في العراق تأخذ الأفضلية، مما أدى إلى انحسار نسبي للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. تحولت الاهتمامات نحو القطاعات النفطية والصناعية، مما جعل تبايناً في توزيع المساهمات القطاعية، في الختام، يمثل القطاع الزراعي العراقي جزءًا هامًا من الاقتصاد، ورغم التحديات التي واجهها خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022، فإنه لا يزال يلعب دوراً حيويا في توفير الغذاء وتحسين الظروف المعيشية في البلاد.
الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي العراقي، الناتج المحلي الإجمالي، الأثر الاقتصادي، الانتاج الزراعي.

المقدمة :

تعد الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية في العراق، حيث يشكل القطاع الزراعي عماداً أساسياً للاقتصاد الوطني وللعديد من المجتمعات في البلاد، ويأتي تحليل وفهم دور القطاع الزراعي ضمن سياق المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي كخطوة ضرورية لتحديد السياسات الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة، وفي هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لاستكشاف وتقييم مدى تأثير القطاع الزراعي العراقي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام 2000 إلى 2022.

ويعد تحليل هذه الفترة الزمنية ذات أهمية خاصة، حيث شهد الاقتصاد العراقي تحولات هامة وتحديات كبيرة خلال هذه الفترة، فيتعين علينا فهم تأثير هذه التغيرات على القطاع الزراعي وكيفية تأقلمه مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وإن تحليل مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي يسلط الضوء على دوره الحيوي في تحقيق الاكتفاء الغذائي وتوفير فرص العمل في المناطق الريفية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على أداء القطاع الزراعي خلال الفترة المحددة والتحليل العميق لسياسات الدعم والاستثمار التي تم تنفيذها، ويعتبر هذا البحث مناسباً لتوجيه السياسات الحكومية نحو تعزيز الاستدامة الاقتصادية للزراعة وتحسين توزيع الثروة في المجتمع.

وفي نهاية المطاف، يتطلع هذا البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول دور القطاع الزراعي العراقي خلال الفترة المعنية، وكيف يمكن تحسين مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين جودة حياة المواطنين.

اولا : مشكلة البحث:
ان مشكلة البحث تتمحور حول ضعف القطاع الزراعي العراقي, نتيجة لأسباب ذاتية وأسباب موضوعية.
ثانيا : فرضية البحث:
أن القطاع الزراعي مازال مساهمته ضعيفة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مما يتطلب تدخل حكومي من اجل دفع عجلة التطور والتقدم لهذا القطاع المهم والحيوي .
ثالثاً أهمية البحث:
ترتبط أهمية البحث بالدور الذي يمكن إن يوديه القطاع الزراعي في زيادة الناتج المحلي الاجمالي من اجل استعادة الدور الرئيس للقطاع الزراعي والمشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية في العراق .
رابعا: هدف البحث:
يهدف البحث إلى:
1. **التعرف على واقع القطاع الزراعي , ومقوماتها في الاقتصاد العراقي.**
2. **تحديد جوانب الجذب والطرد في هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد العراقي وابداء بعض المقترحات , والتعديلات, والإصلاحات, والرؤى التي تساهم بشكل فعال في نهضة القطاع الزراعي .**
3. **التعرف على معوقات القطاع الزراعي في العراق.**
4. **التعرف على مقومات النهوض بالقطاع الزراعي في العراق .**

المبحث الاول
الزراعة اهدافها ومقوماتها

تعد الزراعة أحد النشاطات الاقتصادية الرئيسة التي تسهم في الاقتصاد الوطني، ويرتبط الأمن الغذائي بالأمن الوطني، وتحقيق الأمن الغذائي يعتمد بالدرجة الأساس على توفير الغذاء من الإنتاج الزراعي المحلي، ويسهم نهوض القطاع الزراعي بتنويع الاقتصاد وتخفيف وطأة الفقر وتحسين الميزان التجاري وتحقق حركة لمعظم القطاعات المرتبطة به، يسهم تطور القطاع الزراعي في مكافحة البطالة وتقليص حجم الاستيراد وتطور ونهوض المجتمع وتعزيز الاقتصاد الوطني، فضلا عن أن المنتج المحلي يكون أكثر أمانا واطمئنانا على السلامة الصحية للمستهلك مقارنة بالمستورد، كون اغلب أمراض العصر مرتبطة بالغذاء والاستهلاك الغذائي، كما ان تطور القطاع الزراعي ينعكس إيجابيا على تحسين الواقع البيئي.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 30, January, 2024
ISSN: 2749-3628,

اولا / خصوصيات القطاع الزراعي

يمكن اجمالي خصوصيات القطاع الزراعي بما يلي(الراوي،2016: ص40)

1- تعامله مع كائن حي (نبات وحيوان) وكلاهما يحتاج إلى مدد زمنية متفاوتة .
2- ارتباطه بظروف بيئية غير مستقرة التي تؤثر في الإنتاج.
3- ارتباطه بنشاطات وإنتاج اغلب وزارات الدولة وبصورة خاصة الجانب الأمني، الكهرباء، النفط، الصناعة، التجارة، البيئة، الموارد المائية، التعليم العالي والبحث العلمي، المالية.
4- يحتاج إلى رأس مال كبير وان مدة نموه بطيئة جدا ،لذا فان مجمل هذه العوامل تتداخل وتشترك في التأثير في نمو وتطور القطاع الزراعي بشكل يختلف عن القطاعات الأخرى.

ثانيا/ أهمية الزراعة بالنسبة للاقتصاد الوطني .

1ـ الزراعة والإنتاج الزراعي المترتب عليها سواء إنتاج نباتي أو حيواني تمثل الوقود بالنسبة للإنسان.
2ـ لا تزال الزراعة تمثل في مجتمعنا وفي المجتمعات النامية المهنة التي تستوعب أعداد كبيرة من العاملين فهي تحمي المجتمع من أثار البطالة المدمرة.
3ـ يمثل الإنتاج الزراعي مادة أساسية لكثير من الصناعات **Beckman &** **(Countryman,2021:1595).**

- **وللنهوض بقطاع الزراعة في العراق يجب علينا أن نجد الإجابة على الأسئلة التالي :-**

(الزوكي،2007: 32ص)
أ ـ ما هي أهداف الزراعة في العراق؟
ب ـ ما هي المقومات المتوفرة لتحقيق تلك الأهداف وكيفية تطويرها؟

أ / أهداف الزراعة

1ـ تحقيق وفرة في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وكذلك التصنيع الزراعي.
2ـ تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي يسمح لنا بالتصدير لتوفير عملة أجنبية ويعمل على تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
3ـ العمل على الاستخدام الأمثل لمستلزمات الإنتاج (أرض ... ماء ... الاسمدة.... إلخ.
4 ـ العمل على تقليص نسبة الفاقد في الإنتاج الزراعي وانخفاضها إلى أقل حد ممكن.

ب / مقومات النشاط الزراعي وكيفية تطويرها (الزوكي،2007 :74ص)

1 ـ الإنسان

يتميز العراق بكثرة عدد السكان وتوافر الكوادر الفنية والمؤهلة ولكن في المقابل نجد تدني مستوى العمالة من حيث الصحة والكفاءة المهنية وعدم معرفته بقواعد الزراعة الحديثة، ولعلاج ذلك لابد من الاهتمام بصحة الإنسان ورفع مستواه المعيشي والعلمي بتعليمه ووسائل وأساليب الزراعة الحديثة، ولابد أن يصحب ذلك برامج تدريب لجميع المهندسين الزراعيين على أساليب الزراعة الحديثة.

2ـ الأرض

يمتلك العراق أرض زراعية خصبة واسعة ولكنها معرضة للتأكل نتيجة الضغط السكاني، فضلاً عن صغر مساحات الحيازة مما يحد من الاستخدام الأمثل لها بالإضافة إلى أن قوانين الحيازة والإيجار والملكية لا تسمح بقيام زراعة حديثة متطورة، والأرض الأخرى المتاحة في الصحراء هذه محددة بكميات المياه التي نستطيع توفيرها لها أو من مصادر المياه الجوفية وبعض هذه الأرض تجد صعوبة في نقل المياه إليها تتمثل في ارتفاع نسبة الفقد العالية نتيجة البخر أو التسريب فضلا عن ارتفاع تكاليف النقل سواء للمستلزمات أو الإنتاج الزراعي.

3ـ الماء

الماء من المقومات الضرورية للزراعة ولكن مشكلة المياه هي مشكلة المستقبل على مستوى العالم ومع ازدياد عدد السكان ضرورة الاخذ بما يلي :-

- تشجيع المزارعين على استخدام نظم الري الحديثة، وضع خرائط تفصيلية للمياه الجوفية في المناطق الصحراوية ومدى كفاية المياه لعدد من السنين وذلك حتى يضع المزارع رؤيته بناء على حقائق واقعية.
- عدم التوسع في مشاريع نقل المياه لمسافات بعيدة حيث سيتم فقد كميات كبيرة من المياه بالتبخر، فضلاً عما تتكفله عمليات الرفع والنقل من تكاليف تجعل المنتج غير اقتصادي.
- عمليات خلط المياه بمياه الصرف يجب أن تراعي الدقة لتجنب مشاكل تمليح الأرض.

4ـ التكنولوجيا الحديثة

لقد أظهرت التكنولوجيا تغييرات جذرية تؤثر على العمال والمنظمات والمجتمعات بشكل عام(Al-Hadrawi & Jawad,2022:890)، وفي القطاع الزراعي نعني بها وسائل الري المتطور والمكننة الحديثة والهندسة الوراثية والزراعة الحيوية التي لا تستخدم كيماويات ضارة بصحة الإنسان ،وتلعب التكنولوجيا الحديثة دور كبير في تسهيل العمليات الزراعية واختصار في الوقت والجهد.

مخطط (1-1) يوضح مقومات النشاط الزراعي

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 30, January, 2024
ISSN: 2749-3628,

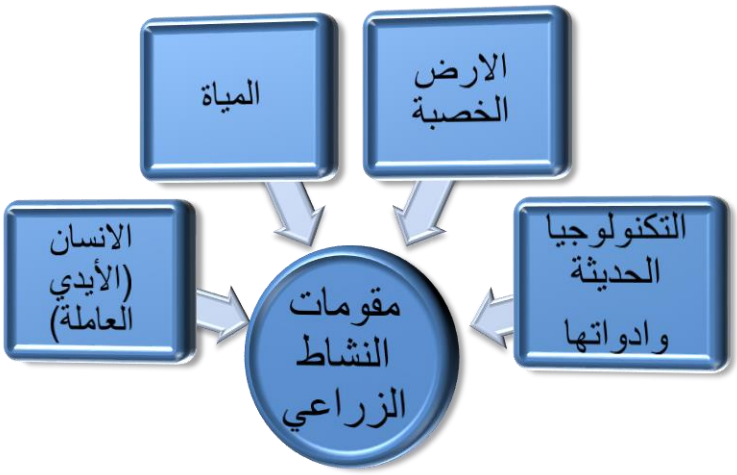

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على الادبيات السابقة

ثالثا/ محددات الاستثمار الزراعي في العراق .

- تجمع معظم الآراء والدراسات التي تخص النشاط الاستثماري على وجود ثلاثة عناصر رئيسة لمناخ الاستثمار تشكل معاً الأطر العامة للاستثمار (المحددات) وهي الإطار الاقتصادي، والسياسي والقانوني، ومع تزايد التأثير المتبادل بين مختلف المتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية(Bakar et al.,2022:890)، وفي سياق التطور الاقتصادي, وإلى جانب المعوقات والمحددات المشتركة التي تواجه القطاعات الاقتصادية أصبح لكل قطاع محددات خاصة به، والأكثر من ذلك إن النشاط الإنتاجي لقطاع اقتصادي معين يواجه محددات تختلف عن تلك المتعلقة بنشاطه الاستهلاكي أو الاستثماري فلم يعد انخفاض الدخل المسؤول الوحيد عن تراجع الطلب، وكذلك أسعار الفائدة (ربحي، 1996:ص 108-110).

والمحددات الخاصة بالقطاع الزراعي تستمد وجودها من خصائص القطاع الزراعي، المتمثلة بطبيعة العمل الإنتاجي من جهة وطبيعة المنتج النهائي والظروف المناخية والطبيعية التي تمثل عنصر المخاطرة فضلاً عن عنصر الأرض الذي يمثل مورد غير متجدد زيادة على طبيعة الطلب على المنتجات الزراعية الذي يتصف بضعف المرونة أو انعدامها.

رابعا/ ويمكن إجمال المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق.

1. **المعوقات الاقتصادية:**

يتميز العراق بضعف هيكله الإنتاجي، بسبب اعتماده المباشر على النفط للحصول على الدخل، ومن ثم فإنه يحتاج إلى تنويع في مصادر الدخل لتشمل القطاع الزراعي والصناعي والسياحي والخدمي وغيرها من القطاعات، ويتصف الوضع الاقتصادي بعدة مؤشرات منها (الطائي ،2010: 138-144)

- ارتفاع المديونية الخارجية .
- ازدياد العاطلين عن أعمالهم وسعة حجم البطالة .
- العجز الغذائي .
- ضعف الإمكانيات والتقنيات التكنولوجية
- التبعية الاقتصادية .
- عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح دور اقتصاد السوق بعد ان تحول العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق .
- ضعف او انعدام دور القطاع الخاص وعدم أخذه لدوره المطلوب لسنوات طويلة , والذي انعكس على هجرة رؤوس الأموال والكفاءات إلى خارج البلد .

أما ما يتعلق بالمعوقات الاقتصادية للقطاع الزراعي فإن السياسات التي اتبعت مع القطاع الزراعي وتتمثل بـ:-

- السياسات السعرية والتسويقية .
- السياسات التمويلية .
- السياسة التجارية.

اما فيما يتعلق بالسياسة السعرية فإن الإنتاج الزراعي يتأثر بالسياسة السعرية, والمعروف أن الدولة اعتمدت أكثر من سياسة سعرية وفي اوقات مختلفة فأحيانا تدعم مدخلات الإنتاج , من دون دعم سعر المنتج النهائي, ومنها دعم المخرجات من دون دعم المدخلات وهذا سبب في عدم وضوح سياسة الدولة السعرية تجاه المزارع.

وفيما يتعلق بسياسة التسويق الزراعي فكانت الدولة تفرض الأسعار على المزارع في السبعينات والثمانينات , ثم تخلت الدولة عن ذلك في نهاية الثمانينات, ثم قامت بتسعير المحاصيل الاستراتيجية (حنطة , وشعير, و شلب, و ذرة صفراء , و قطن, وزهرة الشمس)، إذ تقوم الدولة باستلام الحاصل من الفلاح أو من التجار الذين يشترون الحاصل من الفلاح.

وفي عام(2003) بدأت الدولة باتجاه آلية السوق وبدأت أسعار المنتجات ومستلزمات الإنتاج تعتمد على السوق, ثم عادت في عام (2008) بوضع تسعيرة مجزية لمحصولي الحنطة والشعير.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 30, January, 2024
ISSN: 2749-3628,

وقد ساهمت هذه التسعيرة في اقبال الكثير من المزارعين على زراعة محصولي (الحنطة والشعير) عام (2009) الا ان التغير المفاجئ في عملية شراء محصولي الحنطة والشعير حيث شهد انخفاض سعريهما مقارنة بعام (2008) وهذا يسبب عزوف البعض من المزارعين من انتاج محصولي الحنطة والشعير لموسم (2010-2016).

أما فيما يتعلق بالسياسات التمويلية, فقد اختلفت هذه السياسة ولمدد مختلفة, ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نشاط المصرف الزراعي حيث نجد ان المصرف الزراعي, والمصارف التجارية تمول الفلاحين بالقروض مقابل أسعار فائدة تتراوح من (18-21%) إذ يقوم المزارع بشراء مستلزمات الإنتاج لمشروعه الزراعي, ولم تسهم هذه الطريقة في تحسن الأداء بسبب ارتفاع سعر الفائدة وقصور الآليات المتبعة في الإقراض.

واستمرت هذه السياسة لغاية عام(2003), بعد هذا العام تم إنشاء صندوق إقراض الفلاحين , وصغار المزارعين, برأس مال قدرة (25) مليار دولار يسهم في توفير التمويل الميسر على وفق ضمانات مناسبة, وفي (عام 2008) جاءت المبادرة الزراعية وتم إنشاء (6) صناديق افتراضية متخصصة توفر القروض للمستثمر من دون فوائد .

2- المعوقات السياسية :

يعدُّ الاستقرار السياسي عنصراً مهماً من عناصر البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي, ويشمل الاستقرار السياسي الاستقرار الداخلي الذي يتمثل في دور الدولة العراقية وما آلت اليه قبل وبعد عام(2003) , وكذلك الاستقرار الخارجي وهو عدم وجود مشكلات مع دول الجوار تتعلق بالحدود أو الحروب وغيرها إذ انها أثرت بشكل واضح على جذب الاستثمار, لان انعدام او ضعف الاستقرار السياسي ينسحب على هجرة العقول والكفاءات ورؤوس الأموال المحلية التي تبحث عن بيئة آمنه ومستقرة والمعروف ان العراق شهد في السابق عدم الاستقرار الخارجي بسبب الحروب مع دول الجوار والحصار الاقتصادي وكذلك ما حصل بعد عام(2003) وانعدام الاستقرار السياسي الداخلي بالمستوى الذي يسمح لوجود بيئة استثمارية جاذبة. وكذلك فإن قلة او انعدام الوعي الاستثماري لدى المواطن العراقي وحتى بعض الموظفين في دوائر الدولة والضغط الاجتماعي اسهم وبشكل كبير في الحد من جذب الاستثمار. فضلا عن التحول في النظام السياسي من نظام مركزي شمولي الى نظام فدرالي لا مركزي تضمن حكومة مركزية وحكومات محلية تحتاج إلى وقت طويل كي تتمكن من النهوض بالواقع الزراعي بسبب تراكم المشكلات والمعوقات, وكذلك فأنها تحتاج إلى طريقة لرسم استراتيجية تسهم بها الحكومة المركزية والحكومات المحلية ، بالإضافة الى الجهات القطاعية لوزارة الزراعة ووزارة الري والتخطيط وغيرها.

3- المعوقات المالية:

ويتمثل بعدة أمور منها :

أ- التضخم الذي اسهم في تدهور قيمة العملة العراقية إذ اسهم انخفاض سعر صرف الدينار العراقي بالنسبة للعملات الأجنبية الدولار واليورو الى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار.

ب- العجز المالي للميزانية العراقية بسبب الاعتماد على مصدر واحد للدخل القومي وهو النفط وكذلك حجم المديونية الخارجية والذي انسحب بدوره على حجم التمويل والإقراض والتخصيص الاستثماري لإقامة وإنشاء البنية التحتية.

ج- ضعف السياستين المالية والنقدية وعدم وجود نظام مصرفي بالمستوى المطلوب، وغيرها من المعوقات المالية الأخرى. وانعكس ذلك على القطاع الزراعي، بسبب عدم قدرة المزارع من سد تكاليف الإنتاج وكذلك ضعف التخصصات الاستثمارية اللازمة للنهوض بالقطاع الزراعي، بسبب عجز الميزانية العراقية، فضلا عن ضعف النظام المصرفي الذي يمنح القروض بنسب فائدة مجزية تساعد المستثمر في اقامة المشاريع الزراعية.

4- المعوقات الاجرائية والادارية:

وتتضمن مجموعة من الامور منها:

أ- وجود اكثر من جهة مشرفة على الاستثمار, منها الهيئة الوطنية, والهيئات المحلية, والوزرات والدوائر ذات العلاقة, ومجالس المحافظات, والتي يصاحبها في كثير من الاحيان التداخل في الصلاحيات والتعقيد في انجاز المشاريع الاستثمارية عن طريق منح اجازة استثمار.

ب- طول مدة منح اجازة الاستثمار وبطئ التنفيذ وضياع الوقت على الرغم من اعلان الهيئة الوطنية بان العملية تتم من خلال النافذة الواحدة.

ج- بناء الاجهزة والدوائر التخصصية على وفق مبدأ المحاصصة السياسية والطائفية وعدم اخذ الكفاءة والنزاهة والاختصاص والمهنية بنظر العناية في إدارة هذه الدوائر.

د- قلة الخبرات والمهارات اللازمة في انجاح وتسريع عملية الاستثمار.

هـ- عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بالخرائط الاستثمارية وما يتعلق في جميع المشاريع.

و- قلة وانعدام الوعي الاستثماري لدى الكثير من الملاكات الإدارية في الدوائر ذات العلاقة بالعملية الاستثمارية.

ز- عدم اعداد الخارطة الاستثمارية بالشكل الصحيح وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في اعطاء الاولويات لنوع النشاط الاستثماري وطبيعته في كل محافظة من المحافظات.

ح- عدم استخدام الطرائق الحديثة في مؤسسات الدولة لإدارة الملف الاستثماري عن طريق الحكومة الالكترونية او غيرها ومن الوسائل.

5- المعوقات القانونية:

وتتمثل بكل القوانين التي تتعلق بالاستثمار كقانون الاستثمار والقوانين التي لها علاقة مباشرة بالعملية الاستثمارية كالضريبة والدخل والجمارك وغيرها.

تميز العراق بعدة معوقات قانونية منها:

أ- إن قانون الاستثمار لم يعطٍ للقطاع الزراعي خصوصية تميزه عن القطاعات الأخرى، مع انه يتمتع بخصوصية ارتفاع نسبة المخاطرة وطول مدة الإنتاج وغيرها.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 30, January, 2024
ISSN: 2749-3628,

ب- التعارض بين القوانين وبين الدوائر التنفيذية ذات العلاقة في مجال تنفيذ المشاريع الاستثمارية او منح الإجازة الخاصة بالاستثمار.

ج- عدم الوضوح بالتعليمات والقوانين والاعتماد على الاجتهادات في التطبيق. وكذلك فان قوانين القطاع الزراعي في العراق ولاسيما فيما يتعلق بالحيازات الزراعية فان هناك ميزة للحيازات الزراعية، إذ يتصف بتعدد أنواع وأشكال الحيازات, وتدني المساحات وخاصة بفعل التقسيم المتكرر, نتيجة للإرث وتفتت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى حيازات صغيرة جدا وغير اقتصادية مما يشكل عائقا كبيراً أمام تطور الإنتاج الزراعي من جهة ومرجع لعدم استقراره والهدر بطاقات محتملة كبيرة. ففيما يخص أنواع الحيازات فان هناك(64%) من اجمالي عدد الحيازات الزراعية مملوكة ملكا صرفا للأشخاص وهي التي تتجزأ الى مساحات صغيرة غير اقتصادية في الكثير من الحالات بسبب الإرث و(32%)مؤجرة و(3%) تدار تجاوزا و(1%) أشكال أخرى, فالحيازات بشكل عام دون المستوى الاقتصادي الامثل وكانت من أسباب تردي الواقع الزراعي وعدم تطوره). (خطة التنمية2010-2016).

وهناك عدد من السياسات الاقتصادية , والمالية , والمصرفية التي اتخذت من قبل مصادر القرار الاقتصادي الهدف منها خلق بيئة استثمارية مشجعة تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإعادة بناء الاقتصاد العراقي من خلال أعادة تعديل بعض الفقرات من قانون الاستثمار العراقي رقم(13) لسنة 2006 المعدل(العبدلي،2010 :3).

6- المعوقات البنيوية

وتتمثل بما يأتي:-

أ- تدمير البنيه التحتية وكذلك النقص الواضح في عناصر جذب الاستثمار والتي تتمثل بشبكات الطرق والطاقة والري والاتصالات وطرق السكك والموانئ والمطارات.

ب- ضعف اسواق رأس المال في العراق وحداثتها مما يؤثر على ثقة المستثمر في السوق العراقية .

اما فيما يتعلق بالبنى التحتية في القطاع الزراعي فإن معظم الأراضي الزراعية تعاني من التصحر والتملح والجفاف. وقد توقف برنامج إصلاح الأراضي المتكامل، وكذلك اهمال الصيانة ادى إلى الاسهام في تدهور الأراضي الزراعية، وكذلك فإن عدم وجود سياسة مائية للعراق مع جيرانه تسهم في الحد من الفيضانات من جهة وتأمين خزين مائي للاستخدامات المختلفة من جهة أخرى ومنها الاستخدام الزراعي الذي اسهم ذلك في تقليل نسبة مياه الري المخصصة للقطاع، وانعكس ذلك على إنتاج الطاقة الكهربائية، لأنها تمثل ناتج ثاني للسدود.

حيث تقدر كميات المياه المتاحة بحدود (77) مليار متر مكعب، منها(48) مليار متر مكعب من نهر دجلة, وروافده والباقي(29) مليار متر مكعب من نهر الفرات، وان الكمية المستغلة فعلاً (25) مليار متر مكعب ، ولكن الكمية المتاحة من المياه مهدده بالانخفاض، بسبب قيام تركيا بإنشاء سدود على نهري دجلة والفرات, وعلى حساب حصتي العراق وسوريا إذ خفضت تركيا المياه المتقدمة من نهر الفرات إلى العراق وسوريا من 28 مليار متر مكعب إلى (12) مليار متر مكعب في حين إن حاجة العراق تمثل (19) مليار متر مكعب لإرواء (6) مليون دونم على ضفاف نهر الفرات .إن الانخفاض المستمر في كميات المياه بسبب تصرفات تركيا يشكل كارثة اقتصادية ولاسيما وان بعض الدراسات تؤكد أن هذا الانخفاض سيصل إلى نسبه (80%), ومن غير المستبعد إن تقوم تركيا بمساومة العراق عن طريق ورقة المياه، مما يشكل تهديدا لأمنه المائي وثروته الوطنية. (العبدلي،2010: 6)

مخطط (2-1) يوضح معوقات النشاط الزراعي

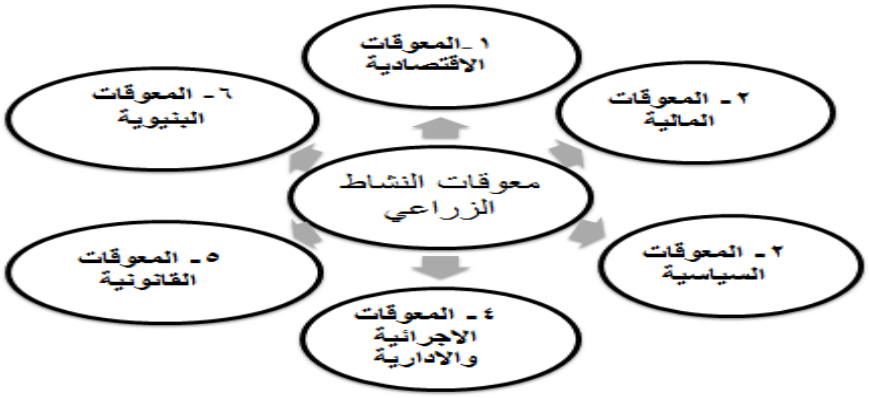

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على الادبيات السابقة

المبحث الثاني
تنمية القطاع الخاص في القطاع الزراعي

سعت وزارة الزراعة لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية بهدف تحسين دخل الأسر الفلاحية وزيادة اسهام القطاع الزراعي

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 30, January, 2024
ISSN: 2749-3628,

في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال مهامها في إجراء البحوث الزراعية، وتوفير المستلزمات، والقيام بالإرشاد، وتدريب الفلاحين، وإعداد التشريعات، ونقل التكنولوجيا، وتقديم الخدمات التي لا يقدمها القطاع الخاص، وتنفيذ المشاريع التنموية عبر ما يخصص لها من مبالغ في ميزانية الدولة، وتوفير السيولة النقدية من خلال صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية، وتأهيل الموظفين والفنيين العاملين في أنشطة الوزارة، ومعلوم إن مجمل العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي هي بيد القطاع الخاص من (فلاحين، مزارعين ومستثمرين)، لذا فإن تطوير وإسناد القطاع الخاص سيكون رافدا مهما .

اولا/ القطاع الخاص :
نشا القطاع الخاص في العراق ضعيفا وغير منظم حيث المنشآت الصغيرة والنشاط الفردي هو الغالب اذ يفتقر الى استخدام التكنولوجيا الحديثة ويمارس نشاطات تقليدية مبعثرة بمعنى انه ما يزال بعيدا عن مزايا الانتاج الكبير في الادارة و التسويق والاستثمار واختيار التكنولوجيا فضلا عن انه يفتقر الى المبادئ الحديثة لعمل الممارسات التجارية.(الكواز ،2004 :310)
ولقد عمدت الادارة الاقتصادية للدولة في عقد التسعينات الى اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص تجلى بشكل واضح في اصدار بعض القوانين التي فسحت المجال امامه ليضطلع بدوره في الحياة الاقتصادية في ظل الحصار الاقتصادي المفروض وقتها وقد بذلت محاولات لتوفير القروض من خلال تأسيس صندوق التنمية الذي اسهم بتوفير رؤوس الاموال للقطاع الخاص المحلي، الا ان الوضع السائد في تلك المدة وما عاناه الاقتصاد العراقي من مشكلات اقتصادية وسياسية تمثلت في زعزعة الامن والاستقرار السياسي ، وشحة الموارد الاولية وارتفاع تكاليفها فضلا عن التضخم الذي اسهم في تأكل رؤوس الاموال المحلية الذي، دفع القطاع الخاص الى تحويل بعض رؤوس امواله الى الخارج بحثا عن فرص افضل للاستثمار. كل ذلك كان له دورا سلبيا في عدم تطور القطاع الخاص وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت (7.9%)عام 2000 و (7.5% ، 17.8 %)عام 2001 ، 2002 على التوالي .
سقوط نظام الحكم في العراق عام 2003 شهد الوضع السياسي والامني والاقتصادي حالة من الارباك والفوضى اسهمت هي الاخرى باستمرار انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت اذ بلغت حوالي(7%) عام 2004 ثم انخفضت الى (2.7%) عام 2005 و (2.2% ، 4.5% ، 2.5% ، 6.8% ، 6.1% ، 2.7% ، 2.9%) للأعوام (2006 – 2012) على التوالي (وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء). وعلى الرغم من التأكيد على اعطاء القطاع الخاص دورا اكبر في العملية الاقتصادية وفي تحريك الاقتصاد على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الا ان مساهمته استمرت بالانخفاض نظرا لضعف إمكاناته قياسا بالقطاع العام، وعلى الرغم من ذلك فقد نشط القطاع الخاص المحلي في العراق في قطاع التجارة ، الا انه بشكل عام بقي ضعيفا لاسيما في القطاعات الإنتاجية وغير قادر على تولي مسؤولية إدارة النشاط الاقتصادي بشكل فاعل ، مما شكل إعاقة حقيقية للاستثمار ، اذ تتطلب العملية الاستثمارية وجود افراد ومؤسسات وشركات لديها الخبرة الكافية والموارد المالية و النقدية اللازمة للدخول في عملية الاستثمار، وعليه فان ضعف القطاع الخاص المحلي يشكل عائق يواجه الاستثمار في العراق.

ثانيا / التحديات التي تواجه القطاع الخاص في العراق .
مجالات الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي ظلت محصورة غالبا في مشاريع الثروة الحيوانية (تربية دواجن واسماك)، أي في المجالات التي تحقق عائداً سريعاً حيث دورة رأس المال في هذه الأنشطة تكون أسرع منها في القطاع الزراعي النباتي. وبعد تشريع القانون رقم(35) لسنة (1983) برزت نشاطات إنتاجية في المجال النباتي على مساحات واسعة نسبيا , فضلا عن تخلي الدولة عن المشاريع الإنتاجية الزراعية , ومزارع الدولة سنة (1987) إذ تمت الخصخصة وارتفعت الملكية الخاصة للحيازات الزراعية إلى حوالي (64%) إلا إن دور القطاع الخاص بالزراعة ظل محدودا ومتأثرا بسياسات الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج من دون محاولة جدية منه لتطوير القطاع الزراعي, ورفع كفاءة الأداء, والإنتاجية لمزارع ومحطات تربية الحيوان وحقول الدواجن. ولكن ضوابط وظروف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق والتغيير في عام(2003) لم تعطى الفرصة لهذه المشاريع أن تتطور بشكل طبيعي، وعليه فان لكل قطاع مشاكله مهما كان رائداً أو ناجحاً، إلا إن القطاع الزراعي في العراق عانى مشكلات ليست ناجمة من داخل القطاع نفسه إنما كان الوعاء الذي انعكست فيه معظم وقائع التغيير السياسي ونتائجه منذ تأسيس الدولة العراقية عام(1921), فقد شهد هذا القطاع سن تشريعات , وقوانين تعكس آراء الواقع السياسي في إظهار فرضية أن الواقع الحالي أفضل من الواقع السابق، لذلك لم ولن يشهد هذا القطاع تنمية إلا باستقرار الواقع السياسي في البلد, ويلاحظ في اغلب البلدان ومنها العراق بشكل خاص إن ازدهار النشاط الزراعي فيه غالبا ما اقترن باستقرار الواقع السياسي (وزارة التخطيط ,2016).
ثالثا/ التحديات التي تحد من دور القطاع الخاص في النشاط الزراعي.

- الأيدي العاملة:

بعد عام (2003) جرى استقطاب الأيدي العاملة ذات الخلفية الزراعية إلى نشاطات أخرى مثل الشرطة, والجيش, ووظائف أخرى. وللمردود المادي , والأجور في تلك النشاطات اثر كبير إلى جانب عوامل أخرى في تدهور القطاع الزراعي خلال السنوات الماضية.

- رأس المال:

لابد من الإشارة إلا إن رأس المال اللازم لتنمية حقيقية في القطاع الزراعي ظل ولعقود طويلة بيد الدولة, وذلك لمحدودية حجم رؤوس الأموال المؤثرة في تحقيق تنمية زراعية حقيقية من قبل القطاع الخاص, ومن أسباب إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في المشاريع التنموية الزراعية: عدم توفر رؤوس الأموال الكافية,. وانعدام الثقة بينه وبين القطاع الحكومي. لذا فان الدولة مطالبة حاليا في تهيئة وإنضاج بيئة قانونية تساعد على الاسهام بإنشاء المشاريع التي تحتاج إلى رؤوس الأموال بالتعاون مع القطاع الخاص ومن العاملين فعلا في القطاع.

- التنظيم والإدارة:

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 30, January, 2024
ISSN: 2749-3628,

إن طبيعة الملكية تعد من المحددات الأساسية في تنمية القطاع الزراعي، إذ ما زال موضوع تعدد أنواع الحيازة الزراعية. يثير الجدل بوصفه عائقا كبيرا أمام الإنتاج الزراعي الكبير من جهة, ومرجع لعدم الاستقرار الزراعي من جهة أخرى.

رابعا / مقومات النهوض والتطوير وتنمية القطاع الخاص .
يمكن تحقيقها من خلال المساهمة الفاعلة وتشجيعه وهي:- (كوجر،2010 :87)

- الرعاية الحكومية يحتاج القطاع الخاص إلى رعاية حكومية جادة لإسناده من أجل تحقيق نهوض وتطور بالقطاع الزراعي و تشديد الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية لمنع دخول المواد الزراعية (نباتية وحيوانية وأعلاف ومستلزمات زراعية وبيطرية مختلفة) والتقييد بإجازة الاستيراد، وذلك لإعطاء حماية للمنتج المحلي من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وخاصة وزارة المالية/ الهيئة العامة للجمارك، ووزارة الداخلية/ المديرية العامة للمنافذ الحدودية.
- تفعيل العمل بالقوانين ذات العلاقة بالقطاع الزراعي لأهميتها في حماية المنتج المحلي (قانون التعريفة الجمركية، وقانون حماية المستهلك، وقانون حماية المنتجات الزراعية)، والإسراع بإصدار القوانين والتشريعات الخاصة بتنمية القطاع المصرفي وإعطاء تسهيلات مصرفية .
- تسعيرة الوحدة الكهربائية للفلاحين والمزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي (الانتاج النباتي والحيواني والخدمي)لتخفيض كلف الانتاج.
- حماية المنتج المحلي من خلال تشريع قانون لوضع رسوم على المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية المستوردة توضع في صندوق خاص لدعم المنتجين الزراعيين (نباتي وحيواني).
- النظر بإمكان العمل بالإعفاء الضريبي للمنتجين الزراعيين (نباتي وحيواني.
- إلزام مستوردي لحوم الدواجن بشراء (تغطية) نسبة منها من الدجاج المحلي (تبدأ بـ 10% من مجموع الإرسالية)، وذلك لغرض إعطاء دعم لمربي الدواجن وكذلك تنشيط عمل المجازر والعمالة المحلية، على أن ترفع النسبة بزيادة الطاقات الإنتاجية لحقول الدواجن المحلية.

- دعم سعر شراء الحليب الخام المنتج من محطات الأبقار والمنتجين المحليين لغرض النهوض بصناعة الألبان المحلية لتنافس المستورد منها، على أن تقوم وزارة الصناعة/ الشركة العامة لمنتجات الألبان بإعداد آلية لهذا الغرض.
- التركيز على تقليل الفاقد لما بعد الحصاد أو الجني وصولا إلى المستهلك من خلال تطوير التسويق الزراعي بحلقاته كافة وبضمنها وسائل النقل المبرد والمجمد لنقل المحاصيل الزراعية، وإنشاء المخازن المبردة والمجمدة والاهتمام بالتعبئة والتدريج والتخزين والتسويق والتصنيع .
- توجيه الاستثمار في الحلقات الساندة لنشاط القطاع الزراعي (مدخلات الإنتاج) مثل صناعة الأسمدة والمبيدات والمكننة ومنظومات الري بالرش والتنقيط والنايلون الزراعي والبيوت البلاستيكية ... الخ، وكذلك الصناعات الزراعية (مخرجات الإنتاج) مثل صناعة التعليب والألبان ومعجون الطماطم وتصنيع وتجارة التمور والحبوب.

المبحث الثالث

الواقع الزراعي ومقومات النهوض به

يعد الاستثمار عنصراً مهماً في اقتصاد أي بلد من خلال دوره في النظام الاقتصادي , ولارتباطه الوثيق بصورة مباشرة , وغير مباشرة بالمتغيرات الأخرى كالادخار, والاستهلاك, والدخل, ومستوى النمو, والتنمية الاقتصادية, ومستوى التشغيل, وللاستثمار الزراعي دور اجتماعي, فضلاً عن دوره الاقتصادي, حيث يسهم في أنتاج السلع الضرورية , وتهيئة المواد الأولية للصناعة, وتشغيل الأيدي العاملة, فضلاً عن دوره المهم في عملية التنمية الاقتصادية بسبب طبيعة الارتباطات بينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة .

اولا / الناتج المحلي الإجمالي :
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ (42.3) مليار دينار عام 2000 ثم انخفض الى (26.9)مليار دينار عام 2003 حيث سبب الانخفاض الكبير يعزى الى الحرب لعام 2003 واثارها المدمرة. (زيني ،2010:20) وهكذا بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 وبالأسعار الثابتة (51.7) مليار دينار كما كان عليه في عام 2007 (48.5)مليار دينار. وفي الحقيقة يعود التزايد ذلك الى ارتفاع اسعار النفط ، ودخول بعض الشركات الاستثمارية الى العراق. ثم اخذ بالتزايد حتى بلغ (73.3) مليار دينار عام 2013 ثم تزايد ليصل (83.3)مليار دينار عام 2016 ثم ليصل عام 2018 الى (85.2) مليار دينار عام 2018ثم الى (98,4)مليار دينار عام 2021 كما موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)
تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2000 – 2021) مليار دينار بالأسعار الثابتة(1988 = 100)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دينار)	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي %

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 30, January, 2024
ISSN: 2749-3628,

1.4	42.3	2000
2.3	43.3	2001
6.9-	40.3	2002
33.3-	26.9	2003
54.6	41.6	2004
4.3	43.4	2005
10.1	47.8	2006
1.4	48.5	2007
6.6	51.7	2008
5.8	54.7	2009
5.8	57.9	2010
9.8	63.6	2011
10.0	70.0	2012
4.4	73.1	2013
8.2	79.1	2014
2.5	81.1	2015
2.7	83.3	2016
2.1	85.1	2017
0.1	85.2	2018
14	99,2	2019
3,8-	95,4	2020
0,4	98,4	2021

المصدر: بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية (2000-2021)،ص3-ص20.

اما من حيث بنية الناتج المحلي الإجمالي ، فتتباين نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي عبر مسيرة التنمية في العراق ، الا ان هذا التباين رافقته حقيقية ثابتة وراسخة تتمثل في حصول قطاع النفط والتعدين والمقالع على نسبة مساهمة عالية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، مع تذبذب في نسب الارتفاع ارتباطا بالظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية غير المستقرة التي مرت على الاقتصاد العراقي، فضلا عن تأثير متغير النفط بالمعطيات الدولية وخاصة الاسعار وعليه تأثرت نسب المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

ثانيا / مساهمة القطاع الاقتصادي النفطي والزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي.

1- مساهمة القطاع النفطي (التعدين والمقالع) في الناتج المحلي الاجمالي.

قطاع النفط يعد من القطاعات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في معظم الأقطار النفطية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة ويمكن البدء من خلال تعريف النفط كونه ثروة وطنية سيادية وتمثل عملية استخرج النفط للتصدير تسييلا منها، أي تحويل جزءً منها الى عملة اجنبية وعندما نعرف التنمية بمقياس الثروة الوطنية يواجه المجتمع ونخبه السياسية تحديا كبيرا ، لان ذلك يعني وجوب تكوين ثروة مادية إضافية على سطح الأرض تعادل في الأقل قيمة الجزء المستنزف من الثروة النفطية. (ابريهي ،2009: 63)

ويساهم قطاع النفط بنسب عالية في الناتج المحلي الإجمالي ، اذ بلغت نسبة مساهمته 61% عام 2000 كما يظهر الجدول (2) وهي اعلى نسبة مساهمة سجلت خلال المدة (2000 – 2013) ولكن هذه النسبة انخفضت في عام 2001 الى(59%)ويعزى الانخفاض الى تدهور القدرات الإنتاجية لهذا القطاع من جهة وانخفاض الطلب العالمي بعد احداث أيلول عام 2001 وبعد عام 2003 و بسبب التدمير الذي لحق بالاقتصاد العراقي وبسبب الحرب ومن ثم الإرهاب الذي بدا يسري في جميع انحاء العراق ليصل الى ذروته في عام 2005 ، نلاحظ في الجدول (2) انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في ذلك العام الى(42%) بفعل تعرض هذا القطاع الى 227 حالة هجوم وتخريب حتى 4 أيار 2005 حيث أدت الى فقدان العراق ما يقارب 4 مليار دولار سنويا من عوائده النفطية ، الامر الذي ادى الى استيراد المنتجات النفطية بعد ان كان العراق مصدرا لها ، حتى وصلت نسبة المساهمة الى(41.5%)عام 2013 ثم ليصل (64.3%)عام 2016 وب (62.5%) عام اذ يظهر الجدول استقرار في نسب مساهمة القطاع النفطي للمدة 2005-2018 ثم ليصل الى65% عام 2021،

2- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي .

تتأرجح في العادة مساهمته نحو الارتفاع والانخفاض وهذا ما نلاحظه في الجدول (2) اذ كانت حصة هذا القطاع في عام 2000 بـ(10.8%) ثم و صل (12.9%)عام 2006 واخذت بالانخفاض بعد هذا العام اذ وصلت (7.3%)عام 2009 والى (6.9%))عام 2013ثم ليصل الى (2.1%) عام 2016 والى (1.6%) عام 2018 بالتنازل والسبب يعود الى الاعتماد على الاستيرادات وعدم الاستثمار في القطاع الزراعي ثم ليصل الى (7%)عام 2021، علما ان زيادة سكان العراق من 31 مليون نسمة عام 2009 الى 35 مليون نسمة عام 2013 فاقم الفجوة الغذائية الكبيرة التي تعاني منها البلاد ومن بين الأسباب الاخرى لتدهور الإنتاج الزراعي في العراق هو الجفاف الناتج عن قلة سقوط الامطار وتراجع تدفق مياه نهري دجلة والفرات، و انتشار الملوحة ، و سوء الادارة على مستوى فلاحة الأرض

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 30, January, 2024
ISSN: 2749-3628,

او على المستوى الحكومي ، وعدم توفير نوع من الحماية للمحاصيل المحلية

.

جدول رقم (2)

مساهمة القطاع النفطي والزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة (1988 = 100) للمدة (2000 – 2021)

السنة	قطاع النفط %	قطاع الزراعة %
2000	61	10.8
2001	59.2	10.7
2002	54.8	13.5
2003	51.6	14.3
2004	47.6	10.9
2005	42.2	13.7
2006	40.4	12.9
2007	42.8	9.2
2008	45.2	7.6
2009	43.6	7.3
2010	41.6	6.7
2011	42.9	7.1
2012	43.3	6.8
2013	41.5	6.9
2014	52.2	4.0
2015	58.8	2.5
2016	64.3	2.1
2017	62.6	1.9
2018	62.5	1.6
2019	40,8	3,8
2020	57	4,7
2021	65	7

المصدر : وزارة التخطيط المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الحسابات القومية

فالواقع الزراعي دخل في متاهات ودهاليز ضيقة نتيجة ظروف معقدة مرّت على العراق جعله في زاوية مظلمة وتحول على أثر ذلك البلد من زراعي إلى مستورد لجميع المنتجات الزراعية، وهذا ما يثقل كاهل الاقتصاد العراقي ويجعل الحالة تستند على هذا الإطار ولابد أن تقوم الحكومة بتوفير الإمكانيات التي تسهم بالنهوض بالزراعة و سنحاول تسليط الضوء على الأسباب التي أدت إلى تدهور الزراعة من جهة والوسائل والحلول التي يمكن أن تعيد للزراعة عافيتها وتنهض بها وتوفر غذاء الشعب من جهة ثانية فلابد من الاهتمام الفعال من أجل النهوض بالواقع الزراعي

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 30, January, 2024
ISSN: 2749-3628,

وانتشاله من وضعه البائس و تحقيق نتائج ايجابية في ظل الوضع الراهن .

ثالثا/ أسباب تخلف الواقع الزراعي في العراق.

- اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط كمصدر وحيد للثروة وهو خيار آني وليس استراتيجي وإهمال القطاعات الأخرى ومنها القطاع الزراعي.
- شحة المياه وحالة التصحر التي ولدتها في مساحات شاسعة من الأراضي نتيجة حالة المناخ والظروف الجوية والاحتباس الحراري التي ساهمت في قلة تساقط الأمطار.
- السياسة السلبية التي تمارسها الدول المجاورة التي تنبع منها مياه الأنهار العراقية والدول التي تمر بها هذه الأنهار حتى تصل الى الاراضي العراقية ما أثر بشكل كبير على كمية المياه الواصلة للعراق.
- كسل الفلاح العراقي وبحثه عن مهن أخرى أكثر راحة وتحوله من منتج الى مستهلك للمحاصيل الزراعية وهذا التوجه حصل نتيجة اسباب عديدة لا يتحملها الفلاح وحده بل تتحملها أطراف عديدة.
- عدم توفر المكننة الزراعية الحديثة التي تساند الفلاح في استصلاح الأراضي الزراعية والاعتماد على الوسائل القديمة والبدائية في بعض الأحيان مما يؤثر على حجم المردود الانتاجي للأرض ونوعيته.
- عدم توفير الأسمدة الكيمياوية الحديثة من قبل الدولة للفلاح، وان توفرت فإنّها تعطى بأسعار باهضه غير مدعومة.
- عدم توفير البذور الجيدة للفلاح والتي تساهم بشكل انسيابي في رفع انتاجية المحاصيل الزراعية كمّاً ونوعاً.
- تحويل أكثر الأراضي الزراعية إلى دور سكن مما تسبب في قلة الأراضي الصالحة للزراعة مع غياب الرقابة الحكومية على هذا التصرف وعدم اتخاذ أية اجراءات رادعة لمنع ذلك.
- عدم احتضان الدولة للفلاح وعدم رعايته وتقديم الدعم الحقيقي له بشكل صحيح وعدم الاستماع إلى آرائه تسبب في تعطيل عمل الجمعيات الفلاحية التي أصبحت مجرد علاقة وليس لها فعل يُذكر.
- قلة التخصيصات المالية من الحكومة المركزية والحكومات المحلية لدعم القطاع الزراعي في شتى تفاصيله أدى الى التدهور الحاصل في هذا القطاع الحيوي.
- الإهمال الواضح للواقع الزراعي بشكل عام جعل العراق سوقاً للمحاصيل الزراعية المستوردة من دول الجوار و جعل العراق مستهلكاً وليس منتجاً برغم توفر جميع المقومات في البلد لكي يكتفي ذاتياً في هذا المجال ويكون مصدراً للمحصولات الزراعية.
- عدم حماية المنتوجات الزراعية المحلية من منافسة مثيلاتها المستوردة من دول الجوار والدول الاخرى ما جعل معظم الفلاحين يتركوا مهنة الزراعة بسبب هذا التنافس الذي لا يستطيعون مجاراته.
- قلة كوادر الهندسة الزراعية في الشعب الزراعية والعاملين في مجال الإرشاد الحقلي في معظم المحافظات ما يؤثر سلباً على العملية الانتاجية الزراعية برمتّها.
- عدم توافق القوانين الحالية وخاصة قوانين الأراضي مع التطوير الزراعي وبالأخص قوانين الملكية وقانون التأجير.
- عدم تفعيل قانون حماية الإنتاج الزراعي في الوقت الحاضر ويرى معظم المختصين في هذا المجال بأن من الضروري تفعيله بأسرع وقت للحاجة الماسة اليه للنهوض بالقطاع الزراعي.
- عدم وصول الخدمات الضرورية و لكثير من القرى حيث تتركز الخدمات المقدمة من قبل المجالس البلدية ومنظمات المجتمع المدني على بعض القرى من دون أخرى وحسب المحسوبية والعلاقات الجانبية.
- عدم توفر شبكات المبازل النظامية التي تساعد على استصلاح الاراضي وتقليل نسبة الملوحة فيها، والاعتماد على الشبكات القديمة التي لا تواكب التطور العلمي في هذا المجال.
- استخدام الطرق القديمة في الري للبساتين والحقول مما أدى إلى ملوحة التربة وعدم كفاية المياه لها.
- الفساد الاداري المتفشي في معظم مرافق مؤسسات الدولة والدوائر الزراعية الذي يُعيق عملية النهوض بالقطاع الزراعي.
- ارتفاع أسعار الوقود وأجور النقل للمنتجات الزراعية من الفلاح الى أسواق الجملة ما يسبب بارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية وهنا سيكون التأثير بجانبين هما:

أ- إضافة عبأ جديد على المستهلك الذي سيتحمل فرق السعر نتيجة ارتفاع اسعار الوقود.

ب- ستكون نتيجة المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة في أسواق الجملة لصالح الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعارها وسيكون الفلاح العراقي هو الخاسر في هذه المنافسة (Al-Hadrawi et al.,2022).

ويؤكد المختصون إن النهوض بالواقع الزراعي يتطلب جهوداً استثنائية من قبل الحكومة وقرارات جريئة لغرض تحقيق هذا الهدف، ويجب اتخاذ خطوات حقيقية وجادّة لتوفير كافة الوسائل الكفيلة لهذا النهوض لان الزراعة عمود مهم من أعمدة الاقتصاد العراقي الذي لا يمكن الاستهانة به أو التقليل من أهميته، وإذا تحققت لدينا عناصر النهوض فان الزراعة ستأخذ دورها في دعم الاقتصاد العراقي والحد من ظاهرة الاستيراد والتقليل من ظاهرة البطالة المتفشية في المجتمع وخاصة بين العاملين بالقطاع الزراعي.(رشيد،2017 ص87)

رابعا / مقومات النهوض بالواقع الزراعي وأهم الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل الحكومة ما يلي : (القيسي ، 2018)

- وضع خطط استراتيجية شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في العراق، وهي تقع بالدرجة الاولى على عاتق وزارات التخطيط والزراعة والموارد المائية وبالتعاون مع الحكومات المحلية.
- إجراء مسح ميداني شامل لجميع الأراضي الزراعية وتحديد الصالحة منها للزراعة وتحديد المناطق المراد إصلاحها لغرض وضع الخطط العلمية للنهوض بها بصورة صحيحة ورفع انتاجيتها.
- إدخال التكنولوجيا الحديثة بشكل واسع في جميع حلقات المجال الزراعي وإدخال المكننة الزراعية الحديثة لتوفير الجهد والأيدي العاملة والوقت إضافة لضمان جودة المحصول الزراعي المُنتَج وزيادة كميته.
- العمل بشكل فعلي على حل جميع المشاكل المتعلقة بمصادر المياه العراقية مع دول الجوار سواء عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو عن طريق المواثيق الدولية والأمم المتحدة وهذا يتطلب جهود حديثة خاصة على الصعيد الدبلوماسي.
- إدخال البرامج الحديثة لاستخدام المياه في الزراعة من خلال التنقيط الحديث الذي يُحافظ على عدم هدر المياه ويضمن ايصال المياه بشكل صحيح للنباتات المزروعة.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 30, January, 2024
ISSN: 2749-3628,

- إقامة بعض السدود ومشاريع الري الحديثة من اجل خزن المياه وعدم جعلها مياه ضائعة لأنها تمثل ديمومة الزراعة.
- الإسراع بحل جميع المشاكل المتعلقة بنزع الملكية بالنسبة للأراضي الزراعية المتنازع عليها بواسطة القضاء العراقي وهيئة نزاع الملكية.
- ان تعمل الحكومة على توفير ودعم الحبوب والأسمدة الكيمياوية من النوعيات الجيدة وكل ما يحتاجه الفلاح لاستصلاح الأرض وزيادة انتاجيتها.
- دعم الجمعيات الفلاحية بصورة حقيقية وفتح المجال لها لتأخذ دورها المطلوب في احتضان الفلاح ورعايته واستقطاب جميع الفلاحين الذين تركوا مهنتهم وتحولوا الى مهن اخرى.
- سنّ القوانين والتشريعات الكفيلة بضمان حماية المنتوجات الزراعية المحلية من المنافسة مع مثيلاتها وذلك بفرض الرسوم الجمركية وتطبيق نظام الحصص المعمول به عالمياً لتشجيع الفلاح العراقي على زيادة الانتاج، ويمكن استثناء المحاصيل الغير متوفرة في البلد أو ان انتاجها لا يكفي الاحتياج المحلي منها.
- وضع أطلس زراعي استراتيجي بعد عملية مسح كامل للأراضي الزراعية وحصر الاحتياج الفعلي من المحاصيل الزراعية وتوجيه الفلاحين للزراعة حسب خطط مدروسة وليس بشكل كيفي وعشوائي.
- توفير الخدمات الأساسية بشكل عادل بين القرى حتى نجعل الفلاح والمزارع متمسك بأرضه من دون هجرها بسبب النقص في هذه الخدمات.
- تفعيل نظام التسليف الزراعي وتشكيل لجنة لمتابعة ذلك لغرض توجيه الفلاح حول المشاريع التي يمكن الاستفادة منها وحسب كل منطقة وحسب الاحتياج الفعلي .
- الاهتمام بالمحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالحنطة والرز والذرة وقصب السكر وغيرها من المحاصيل المهمة الأخرى وإعطاء الأولوية لها والاهتمام بأشجار النخيل وزيادة أعدادها بسبب غزارة عطائها ومساهمتها على توفير بيئة نظيفة وجميلة في نفس الوقت والعمل على شراء هذه المحاصيل بأسعار مدعومة من قبل الدولة لضمان ديمومة عمل الفلاح وضمان سد احتياج المستهلك العراقي منها.
- استقطاب المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية والخاصة بالقطاع الزراعي وخاصة في مجال استصلاح الاراضي لزيادة رقعة الاراضي الصالحة للزراعة.
- اقامة مراكز بحثية متخصصة في مجال استخدام تقنيات متطورة في الزراعة مثل(استخدام الهندسة الوراثية والتعديل الجيني لبعض المحاصيل)بما يساعد على تطوير وتحسين المحاصيل الزراعية.
- وضع آلية من قبل الوزارات المختصة وخاصة وزارة النفط ووزارة النقل لتقديم الدعم لتسهيل نقل المنتجات الزراعية من اماكن انتاجها الى أسواق الجملة وتوفير الدعم اللازم في أسعار الوقود.

ان هذه الحلول والاجراءات لو تم الأخذ بها من قبل المؤسسات الحكومية المختصة في المجال الزراعي وبشكل مخطط ومدروس لأمكن النهوض بهذا القطاع الحيوي وأمكننا أن نوفر لشعبنا الأمان الغذائي المنشود، ونكون قد وفرنا فرص عمل كبيرة تسهم في القضاء على أزمة البطالة المتفشية في العراق وخصوصاً في المناطق الريفية، بالإضافة إلى توفير رافد قوي من روافد الاقتصاد العراقي الذي يجعل من العراق مصدراً للمحاصيل الزراعية ولأمكن تحويل البلد من مستورد للمحاصيل الزراعية الى منتجاً لها ولحققنا الاكتفاء الذاتي وبسنوات قليلة.

وهنا تجدر الإشارة إلى:
1- توفير البيانات الإحصائية لكل محصول بدقة حتى تستطيع الدوائر الزراعية وضع سياستها .
2- لابد من تعديل التشريعات التي تحمي المستهلك من الغش وكذا التشريعات التي تحمي المستهلك من استخدام المبيدات الحشرية والفطرية لما لها من أثر ضار على البيئة وعلى صحة الإنسان.
3-لابد من تشجيع قيام شركات من الشباب حيث يمثلوا فكر جديد قادر على التطوير.
4- لابد من الاهتمام بطرق التعبئة والتغليف والحفظ لتلافي الفقد والغش في المواصفات.
5- التركيز على أسواق وإنشاء مزارع تغذي السوق العراقي بمنتج رخيص.

خامسا / خصوصية المياه
تتجلى خصوصية الماء في أنه أثمن شيء اوجده الله سبحانه و تعالى بعد البشر، وهو أحد قوام الحياة الرئيسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه ،و يتعين تركيز الاهتمام والعناية بقضايا الماء في كل الأماكن والأزمنة حيث تشير تعاليم الإسلام إلى أن الله خلق الإنسان في أحسن صورة ،وأن كل شيء في الكون خلق بطريقة متوازن ولغاية محددة.
إن المشاكل التي تعترض قطاع الماء من التفاوت بين إنجاز المشاريع في منبع الموارد المائية ،وتدني جودة الموارد بفعل استثمارات الدولة في مجال معالجة المياه المستعملة، بالإضافة إلى هدر كميات كبيرة من الماء على مستوى الاستعمالات الزراعية وضياع كميات كبيرة من الطاقة الاستيعابية لسدود من جراء تراكم الترسبات . حاليا تتطلب تغير جذريا في مواقف كافة الجهات المعنية باتخاذ القرار ، ولاسيما القطاع العام المطالب بالمبادرة بتبني سياسات لتدبير الموارد المائية، عن طريق إعادة الأدوات الموضوعة ،بهدف دعم ثقافة جديدة لإدارة الموارد المائية ترتكز على اللامركزية والمشاركة والتضامن و التعاون على المياه والاتفاق على منهج متكامل لحماية الموارد المائية من التلوث بمختلف أنواعه، ويستحسن ان يكون هناك استراتيجيات بين الدول التي تجمعنا بمصادر مائية مشتركة أو آليات سياسية واحدة، ومن ذلك يتضح انه على العراق ان يعطي موضوع تنمية الموارد المائية والمحافظة عليها الأولويات، وذلك بسبب قلة الموارد المائية مما يستدعي العمل الجاد على المحافظة على هذه الموارد ومحاولة تنميتها وكذلك إيجاد موارد مائية جديدة، أن معظم منابع الأنهار بيد دول غير عربية مما لا يعطينا صفة المورد الآمن. (الربيعي ،2009: 3)

كما أن المياه الجوفية معظمها غير متجدد لعدم توفر موارد طبيعية متجددة كالأمطار تقوم على تغذية هذه المكامن وتزيد من مواردها، لذلك يجب أن ينصب اهتمام القائمين على إدارة الموارد المائية على المحافظة على موارد المياه الجوفية وزيادة كمياتها، بل وتحسين نوعيتها واعتبارها مخزونا استراتيجي في مكامن آمنة. ولتجاوز الفجوة المائية الحالية ما

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 30, January, 2024
ISSN: 2749-3628,

بين العرض والطلب(الموارد المائية المتاحة والاحتياجات الفعلية للاستهلاك)، لابد من البدائل التالية:- (رشيد،2017 :43)

- ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة وذلك بإتباع عدة أساليب منها رفع كفاءة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه، تطوير الري، رفع كفاءة الري الحقلي، وكذلك استنباط سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل تستهلك كميات أقل من المياه، وتتحمل درجات أعلى من الملوحة.
- -تنمية الموارد المائية المتاحة وذلك بالاهتمام بمشروعات السدود والخزانات وتقليل المفقود من المياه عن طريق التبخر من أسطح الخزانات ومجاري المياه وكذلك التسريب من شبكات نقل المياه.
- إضافة موارد مائية جديدة .وذلك من خلال إضافة موارد مائية مثل المياه السطحية والمياه الجوفية، حيث أن هناك أفكار طموحة في هذا المجال مثل جر جبال جليدية من المناطق القطبية واذابتها وتخزينها، ونقل الفائض المائي من بلد إلى آخر عن طريق مد خطوط أنابيب ضخمة وكذلك اجراء دراسات واستكشافات لفترات طويلة لإيجاد خزانات مياه جوفية جديدة .ولكن جميع هذه الأفكار هي في الواقع أفكار مكلفة لغاية وتحتاج إلى وقت طويل لتطبيقها عمليا بالإضافة إلى أنيا لا يمكن الاعتماد عليها كمصدر أمن لمياه ،إضافة موارد مائية غير تقليدية(اصطناعية)ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استغلال موردين هما مياه الصرف الصحي ومياه التحلية، ولعل هذا الموضوع هو من أهم المواضيع التي يجب على الدول الفقيرة بالموارد المائية الطبيعية، الاهتمام بها والتركيز عمليا كمصدر أساسي ومتجدد لمياه.ولعل ازدياد اهتمام الدول الغنية بالموارد المائية مثل الدول الأوروبية وأمريكا، والمتمثل في المبالغ الطائلة التي تنفق سنويا بهدف تحسين تقنيات معالجة هذه المياه واعادة استخدامها ليوفر الدليل القاطع على أهمية هذا المورد وعلى ضرورة اهتمام الدول الفقيرة بها والعمل على توفيره كمصدر إضافي لموارد المائية.

سادسا / الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية

ان المساحة الإجمالية المتاحة للإرواء تبلغ (22.86) مليون دونم (لا تشمل الاراضي الديمية) ووفق المنظور الفني والاقتصادي لها فأن تغطية المساحة المذكورة بشبكات الري والبزل تعتمد علي مدي توفر المياه سيما وان هناك خططا واسعة لاستخدام المياه من قبل دول المنبع في ضوء الاستخدام غير المنصف الجاري من قبل الدول المتشاطرة لأحواض الانهر المشتركة مما يؤثر تأثيرا كبيراً على المساحات الاروائية في العراق ليؤمن الاحتياجات الزراعية وبما يحقق جزءا من الامن الغذائي(العوادي ،2017).

العراق سيتأثر بأعمال الاستصلاح وانشاء السدود المقامة في كل من تركيا وسوريا حيث ستطرأ بعض الزيادة بالملوحة وبالطبع فأنها ستؤثر علي العملية الزراعية المعتمدة على مياه نهر الفرات ودجلة .

وتعني إدارة المورد المائية العرض والطلب فإدارة العرض تشمل كافة الانشطة اللازمة لتحديد مواقع المصادر الجديدة وتنميتها واستغلاليا .وادارة الطلب تشمل كافة الآليات اللازمة لتحقيق المستويات والانماط الافضل لاستعمال المياه وتقوم عملية التخطيط على دمج هاتين الادارتين في عملية واحدة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1- الاستخدام المفرط وغير الرشيد للموارد المائية والاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة، هذا فضلا عن هدر العوائد النفطية المتحققة في مجالات لم تخدم التنمية لتصدر الإنفاق العسكري على معظم الإنفاق.
2- سوء الإدارات الرسمية واستشراء الفساد المالي في أجهزة الدولة أدى إلى خسارة معظم العوائد المتحققة من الصادرات النفطية في تحقيق تنمية القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الزراعي.
3- يتميز العراق بكثرة عدد السكان وتوافر الكوادر الفنية والمؤهلة ولكن في المقابل نجد تدني مستوى العمالة من حيث الصحة والكفاءة المهنية وعدم معرفته بقواعد الزراعة الحديثة،
4- اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط كمصدر وحيد للثروة وهو خيار آني وليس استراتيجي وإهمال القطاعات الأخرى ومنها القطاع الزراعي.
5- الاستخدام الامثل للأراضي والموارد المائية في العالم يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الارضية.
6-قلة التخصيصات المالية من الحكومة المركزية والحكومات المحلية لدعم القطاع الزراعي في شتى مجالاته أدى الى التدهور الحاصل في هذا القطاع الحيوي الذي تعتبر قطاع استراتيجي مستقبلي للاجيال القدمة ويعزز من التنمية الاقتصادية للبلد .

ثانيا :التوصيات

1- تأسيس مجمعات زراعية-صناعية واستعمال الدورات الزراعية وتوسيع رقعة المساحات المزروعة.
2-- المضي قدما بتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي للقطاع الزراعي وتأهيل بعض المشاريع الزراعيةالكبرى.
3- التوسع في الزراعة العضوية ونشر تقانتاها واستعمال وسائل المكافحة المتكاملة (IPM) وإنتاج المفترسات الاحيائية .
4- وضع وتطبيق سياسة فاعلة للإرشاد الزراعي بهدف التوجه نحو الزراعة الحديثة واستعمال المبتكرات الحديثة والتطبيق السليم لنتائج البحوث الخاصة باستعمال البذور المحسنة عالية الإنتاجية وذات النوعية الجيدة والمقاومة لظروف الجفاف والأمراض المختلفة.
5- التوجه نحو الاستعمال الأمثل لمياه الري وإدارة مشاريع البزل في الحقول وذلك بالاستمرار بإنشاء المراكز والمزارع الإرشادية في مناطق الأرياف الزراعية جميعها .
6- المساهمة الفاعلة في التعرف على المشكلات والمعوقات التطبيقية التي يعاني منها القطاع الزراعي.
7- إشراك باحثي وزارة الزراعة بمناقشة الخطط البحثية لمراكز البحوث الزراعية في البلد وتعزيز التعاون بين باحثي ومختصي وزارة الزراعة وخبراء مراكز البحوث الزراعية والجامعات العراقية لمناقشة برامج البحوث والمشاريع،
8- توجيه بحوث طلبة الدراسات العليا في كليات الزراعة وكليات الطب البيطري والكليات التقنية لتكون مخرجات بحوثهم تطبيقية تستهدف حل مشكلات ومعوقات القطاع الزراعي .

المصادر:

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 30, January, 2024
ISSN: 2749-3628,

1- هاشم كوجر : الاطار النظري للتنمية الاقتصادية الزراعية واهدافها ، الحوار المتمدن ، العدد 3156 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العراق ، 2010.
2- د. احمد عمر الراوي : الزراعة في العراق ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة ،بيت الحكمة ،العراق ،بغداد،2016.
3- د. عبد اللطيف جمال رشيد : الموارد المائية في العراق ،مطابعة بيره ميرد،ط1 ،السليمانية،العراق،2017، .
4- صاحب الربيعي : الطبيعة –التلوث-وحماية البيئة ونشاط حركات الخضر ،الحوار المتمدن،العدد2725،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ،العراق ،2009.
5- د. مهدي ضمد القيسي : القطاع الزراعي في العراق وسبل النهوض ،جريدة الصباح الجديد ،العدد1655 ،]2018.
6- احمد الزوكي :التنمية الزراعية رؤية مستقبلية . www.tibanews.com
7- رباب ابراهيم محمد العوادي : الموارد المائية في العراق ،كلية التربية للعلوم الانسانية ،جامعة بابل ، العراق،2017.
8- وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للإحصاء-الحسابات القومية – الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي .
9- د. فلاح ثويني: دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق ،قسم الدراسات الاقتصادية ،بيت الحكمة ،2016.
10- ليلى ربحي حسن قاسم : اثر الدور الحكومي على الاستثمار في القطاع الزراعي ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية،1996.
11- وزارة التخطيط :استراتيجية التنمية2010-2016,العراق.
12- د. محمد علي زيني :الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيار المستقبل ،دار الملاك للفنون والآداب والنشر ،ط4 ،بغداد ،2010،ص20.
13- احمد بريهي علي : الاقتصاد العراقي من التخريب الى النهوض .بغداد،2009 ،ص63.
14- د. احمد الكواز : تصورات حول واقع مستقبل الاقتصاد العراقي المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 ، ص310.
15- اياد كاظم عيدان الطائي :البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد ،2010.
16- وزارة التخطيط المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الحسابات القومية، تقارير مختلفة .
17- Al-Hadrawi, B. K., & Jawad, A. R. (2022). The Relationship Between Vitality and Flourishing in the workplace in the Industry 4.0. *Journal of Contemporary Issues in Business and Government*, *28*(3), 890-909.
18- Bakar, M. A., & Nasir, N. F. H. M. (2021). Wakalah bi al-Istithmar: A Case Study of Wafiyah Investment Account Bank Islam Malaysia Berhad (BIMB). *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, *11*(7), 1412-1436.
19- Al-Hadrawi, B. K., Al-Zurfi, A. R., & Hussein, H. G. (2022). Spiritual Marketing And Brand Love: A Study In Noor Al-Kafeel Corporation For Animal And Food Products. *Webology (ISSN: 1735-188X)*, *19*(6).
20- Beckman, J., & Countryman, A. M. (2021). The importance of agriculture in the economy: impacts from COVID-19. *American journal of agricultural economics*, *103*(5), 1595-1611.